

عمل المكتب

- تعزيز السياسات والمؤسسات والممارسات الوطنية تصدياً للجريمة والمخدرات والإرهاب
- تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد والالتزام بالمعايير والالتزامات الدولية
- تعزيز القدرة على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والأشخاص والسلع
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي والشراكات الدولية للاستجابة بفعالية أكبر للمشاكل المشتركة في المخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب
- الترويج للممارسات الفضلى والسياسات والممارسات المستندة إلى البراهين في مجال الوقاية من المخدرات وخفضها من خلال التعليم والعلاج، لا سيما في صفوف الشباب
- تقديم الأبحاث وتحليل البيانات والخبرات بشأن الاتجاهات العالمية والإقليمية والوطنية لمكافحة المخدرات والجريمة والإرهاب



كانون الثاني/يناير 2016

الرسالة الإخبارية الربع سنوية للمكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تونس: الاتجار بالبشر

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر

عقد المكتب في آذار/مارس في تونس، بالتنسيق مع وزارة العدل التونسية، ورشة عمل بشأن "وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص" لتسعة عشر عضواً في اللجنة الوطنية المؤقتة لمكافحة الاتجار بالأشخاص. هدفت الورشة التي نُظمت بناءً على طلب من السلطات

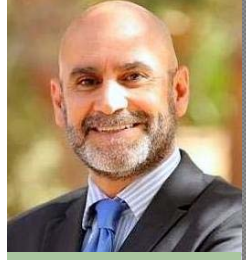


أعضاء اللجنة المتدربون

التونسية إلى دعم اللجنة في صياغة هذه الاستراتيجية الوطنية. حضر الورشة أعضاء اللجنة إلى جانب ممثلين عن منظمات المجتمع المدني التونسي والمنظمة الدولية للهجرة.

وقد اتفق المشاركون على أن تغطي الاستراتيجية ستة مجالات تدخل إستراتيجية. فبعد إعداد المنهجية، عمل المشاركون في مجموعات لوضع الأهداف والغايات الاستراتيجية والمؤشرات لكلٍّ من المجالات المحددة. وانتهت المهمة باستخلاص المعلومات وصقل الأهداف والغايات الاستراتيجية المقترحة في الجلسة العامة التي تمخض عنها الخروج بمسودة أولية للإستراتيجية. هذا المشروع ممول من النرويج.

كلمة الممثل الإقليمي



مسعود كريمي بور

يواصل البرنامج الإقليمي للمكتب تعزيز تدابير التصدي الوطنية والإقليمية للتهديدات والتحديات المشتركة في مجال سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان والأمن. ويسرنا هنا تسليط الضوء على بعض الأمثلة عن ذلك. فتهديدات الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتطرف العنيف المتصل بالإرهاب أهمية خاصة بالنسبة للمنطقة، حيث أنّ البلدان التي يتضرر سلمها واستقرارها وحدودها وسيادة القانون وحقوق الإنسان فيها جزاءً هذه التهديدات تقع داخل المنطقة أكثر منها خارجها. كما أنّ معظم ضحايا الإرهاب مسلمون. ومن ثمّ فإنّ هذه التهديدات المشتركة تقوّض الاستقرار والسلام والتنمية المستدامة في المنطقة. وفي هذه الأثناء، يدفع المواطنون العاديون الثمن من حياتهم وأمنهم ورفاههم الاقتصادي. وفي المنطقة، يعاني الملايين الآن من انعدام الأمن، وعليه فهم إمّا يحاولون مواجهته والتأقلم معه في ديارهم أو الهرب خوفاً، الأمر الذي يستدعي تعاوناً دولياً أكثر شمولاً وفعالية. فرد الفعل العسكري ليس بكافي، وعلينا العمل سوياً لتعزيز الوقاية ومعالجة الأسباب والظروف المواتية لهذه التهديدات، وكذلك منع النزاعات على نحو شمولي والانخراط مع المجتمع ككل، وخصوصاً الشباب، بالاستناد إلى حقوق الإنسان. وبالتالي فالشراكات معنا تتيح هذه الفرص، وقد تمخض عنها بالفعل نتائج واعدة جديدة باهتمامكم ودعمكم المتواصلين. ترقبوا المزيد.

مصر: العدالة الجنائية

تحسين الاستجابة للعنف ضد المرأة

شاركت ست طبيبات شرعيات من هيئة الطب العدلي في وزارة العدل المصرية في برنامج دراسي في مركز سانت ماري لإحالة حالات الاعتداء الجنسي في المملكة المتحدة؛ الذي يوفر خدمات شاملة ومنسقة في مجال الطب العدلي وخدمات إساءة المشورة والرعاية اللاحقة للرجال والنساء والأطفال الذين تعرضوا للاغتصاب أو الاعتداء الجنسي. وقد أتيحت للطبيبات الفرصة لمراقبة



التدريب العملي المقدم

الكشوف الطبية الشرعية من خلال ملازمة الأطباء البريطانيين وكذلك العاملين في أوقات الأزمات. وكانت الحصيلة الرئيسية لهذه الجولة الدراسية هي عودة المشاركات إلى بلدنهم بمواقف أكثر إنسانية تجاه الضحايا وغير صادرة للاحكام عنهم، ورفعن مجموعة من التوصيات لإدارتهن بغية تقديم الخدمات المقدمة للنساء والأطفال ضحايا العنف. وفي الوقت الراهن، يدعم المكتب إنشاء عيادة متخصصة تعمل فيها الطبيبات ذاهن.

وعلى صعيد آخر، نُظمت دورتان تدريبيتان في آذار/مارس لعدد 50 عضواً في النيابة العامة المصرية من القاهرة والجيزة وطنطا والنيها ودمنهور والدقهلية، لمساعدتهم في فهم وضع ضحايا العنف من النساء وما يعانينه من صعاب حين يكتنّ في تماس مع نظام العدالة الجنائية. وقد سلط التدريب الضوء أيضاً على الحاجة إلى آلية للتنسيق بين الممارسين في مجال العدالة الجنائية، فضلاً عن نظام حالة جيد من شأنه أن يساعد الضحايا ويمنحهم الدعم النفسي والاجتماعي اللازم خلال هذه العملية. تمول هذا المشروع الولايات المتحدة الأمريكية.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تمويل الإرهاب

مكافحة تمويل الإرهاب

لأن تمويل الإرهاب مصدر قلق رئيسي للسلطات، فقد نظّم المكتب في الجزائر في شباط/فبراير الندوة الإقليمية الثالثة بشأن "التحقيق الفعال في جرائم تمويل الإرهاب وملاحقة مرتكبيها قضائياً"، كجزء من المبادرة المشتركة ما بين المكتب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لمدة أربع سنوات. حضر الندوة نحو 60 شخصاً من البلدان المستفيدة



التدريب العملي المقدم

والمنظمات الدولية والإقليمية، حيث انخرط المشاركون في نقاشات تبادلوا من خلالها خبراتهم وقيّموا التحديات وطرحوا أفضل الممارسات للتصدي لها. كما قدّمت المنظمات الإقليمية والدولية، مثل اتحاد المغرب العربي وفرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب والإنتربول وجامعة الدول العربية والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب فضلاً عن أمين المظالم، نظرة عامة أوسع عن الموضوع وتشاطرت النهج السليمة.

ومن ثمّ أكدت الندوة على أهمية وفوائد إدراج عنصر التحقيق المالي في أيّ تحقيق لمكافحة الإرهاب والتحديات بوجه ذلك. بالإضافة إلى ذلك تمت مناقشة الاستخدام الفعال لوحدات الاستخبارات المالية في تحقيقات مكافحة الإرهاب، بما في ذلك سلطاتها لمنع التعاملات المالية. كما استخدمت دراسات الحالة والحالات العملية كمحاكاة لتعزيز معرفة المشاركين وفهمهم للقضايا المطروحة. يتّمول هذه المبادرة الاتحاد الأوروبي.

مصر: الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية

انتهاء مشروع الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية



الحفل الختامي

شهد المكتب حفل اختتام مشروع "وقاية الفئات السكانية المعرضة للخطر من فيروس نقص المناعة البشرية" والذي نُقِّدَه على مدار العامين المنصرمين. يهدف هذا المشروع إلى دعم الاستراتيجيات الوطنية للوقاية من هذا الفيروس في مصر من خلال توفير التوعية والخدمات المجانية ذات الجودة والغافلة للهوية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج ورعاية متعاطي المخدرات بالحقن

والرجال الممارسون للحسن مع الرجال، والمتعاطين مع الفيروس فضلا عن شركائهم ومقدمي الرعاية لهم. وخلال هذا المشروع، تواصل منفذو المشروع مع حوالي 533 متعاطيا للمخدرات بالحقن (480 ذكرا و53 أنثى) و418 رجلا من ممارسي الجنس مع الرجال في الإسكندرية، ومع حوالي 496 رجلا من ممارسي الجنس مع الرجال و130 متعاطيا للمخدرات بالحقن في الأقصر، موفِّرين لهم الخدمات الصحية الملائمة. كما أُسديت المشورة إلى المرضى المسجلين بشأن الوقاية والعلاج والرعاية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتهاب الكبد B وC، والعواقب الوخيمة لتعاطي المخدرات، وأعراض الأمراض المنقولة جنسيا، واختبار فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج من السل وإدمان المخدرات. وخلال الفترة المشمولة، فحص المشروع حوالي 1577 من متعاطي المخدرات بالحقن والرجال الممارسين للحسن مع الرجال للكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية، وحوالي 1078 للكشف عن فيروس التهاب الكبد B وC. مولت المشروع وكالة التنمية الأمريكية في مصر.

فلسطين: مهمة رسمية لمكافحة الجريمة

بناء الشراكات

قام الممثل الإقليمي للمكتب ببعثة رسمية استغرقت خمسة أيام في نيسان/أبريل إلى دولة فلسطين لتعزيز الشراكات دعماً منه للبرنامج الوطني لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة وتحديث العدالة الجنائية. وفي أعقاب جلسة إحاطة الجهات المانحة عُقد مؤتمر صحفي في مركز الصحافة الحكومي، الذي شارك فيه العميد يوسف عزيريل، رئيس البرنامج الوطني. كما التقى السيد كريمي بور بالمسؤولين رفيعي المستوى من وزارتي العدل والصحة، ومستشار رئيس الوزراء لشؤون الصندوق العربي، والجهات المانحة المحتملة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا وتركيا وكندا، حيث شدّد السيد كريمي بور على أهمية البرنامج الوطني وتعهد بتقديم كامل الدعم لتنفيذه بما يلي الاحتياجات الملحة للشعب الفلسطيني.



العميد عزيريل وكريمي بور في المؤتمر الصحفي

تونس: تحديث العدالة

الشراكة مع معهد تدريب القضاة

دخل المكتب في شراكة مع معهد تدريب القضاة التونسي بهدف تعزيز البرامج التدريبية المتخصصة للقضاة والمدعين العامين التي شارك الطرفان في وضعها عام 2015. وستشمل البرامج التدريبية ست وحدات تغطي الإرهاب وتمويل الإرهاب، والأخلاق والنزاهة، والمساعدة القانونية المتبادلة، والتحقيقات المالية، والجريمة السيبرانية، والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. وعلاوة



التدريب على العدالة

على المدربين الذين تم تدريبهم خلال المرحلة الأولى من هذه المبادرة، واصل المكتب دعم الدورة الأكاديمية 2015-2016 بست ورش عمل خلال الربع الأول من عام 2016 لما يربو عن 120 من القضاة المباشرين في كل دورة تدريبية، كجزء من تدريبهم الإلزامي.

الأردن: التعاون المشترك بين الأجهزة

العدالة الجنائية ومكافحة الاتجار



ورشة العمل التنسيقية

ركزت الجهود الذي يبذلها المكتب لدعم نظام العدالة الجنائية في الأردن مؤخرا على تعزيز مهارات التحقيق الجنائي للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، وذلك من خلال اتباع نهج تشاركي يكفل التعاون بين مكتب الادعاء العام ومديرية الأمن العام بشكل أكثر فاعلية. وعليه، نظم المكتب في الأردن ورشة عمل ليومين في نيسان/أبريل، ركزت على الإطار القانوني ومعايير حقوق الإنسان في الإجراءات الإدارية التي تتبعها إدارة البحث الجنائي التي تتعاون مع إدارة البحث الجنائي، ومكتب الادعاء والطب الشرعي، وبالاستناد إلى إجراءات العمل الموحدة التي وضعت في إطار مشروع المكتب في الأردن الذي يموله الاتحاد الأوروبي.

وتمشيا مع الجهود الوطنية المبذولة في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، نظم المكتب ورشة عمل لمدة ثلاثة أيام للتوعية بهذه الجريمة، وذلك بالتعاون مع وحدة مكافحة الاتجار ضمن مديرية الأمن العام ووزارة العمل، والمنظمة الدولية للهجرة، واتحاد المرأة الأردنية، ومنظمة تمكين المحلية غير الحكومية. عقدت هذه الورشة خلال الفترة 18-20 آذار/مارس واستهدفت 20 ضابطا من شرطة الحدود وشرطة السياحة، وإدارة السجون والتأهيل وإدارة الأمن الوقائي. ركزت ورشة العمل على التعرف على الاتجار بالأشخاص ومؤشراته وعلى الحماية والخدمات التي ستوفر للضحايا، فضلا عن التعاون الدولي في مجال مكافحة هذه الجريمة.

الأنشطة المستقبلية

- * ورشة تدريبية مع معهد تدريب القضاة على الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، تونس، 19 أيار/مايو
- * ورشة تدريبية مع معهد تدريب القضاة التونسي بشأن المساعدة القانونية المتبادلة، تونس، 20 أيار/مايو
- * تدريب متقدم على التحليل الجنائي لوزارة الداخلية، تونس، 23-27 أيار/مايو
- * تدريب نظري في إطار برنامج مراقبة الحاويات، في عمان، الأردن من 23 أيار/مايو - 2 حزيران/يونيو
- * ورشة تدريبية مع معهد تدريب القضاة التونسي على الجرائم الإلكترونية، تونس، 27 أيار/مايو
- * ورشة تدريبية مع معهد تدريب القضاة التونسية على الأخلاقيات والنزاهة، تونس، أيار/مايو
- * صياغة إجراءات التشغيل الموحدة لعيادات الطب الشرعي الجديدة، فلسطين، أيار/مايو
- * تدريب فاحصي الوثائق من الشرطة المدنية الفلسطينية على فحص جوازات السفر، فلسطين، أيار/مايو
- * تدريب فاحصي الأسلحة النارية وعلامات الأدوات من الشرطة المدنية الفلسطينية على إعادة بناء مسرح إطلاق النار، فلسطين، أيار/مايو
- * تدريب عدد محدد من العاملين في مختبر الطب الشرعي التابع للشرطة المدنية الفلسطينية على مراجعة الحسابات الداخلية أيار/مايو
- * تدريب الشرطة المدنية الفلسطينية على فحص جوازات السفر والاختبار النهائي للمتدربين، فلسطين، أيار/مايو
- * المراجعة التقنية للأقسام التقنية لمختبر العلوم الشرعية التابع للشرطة المدنية الفلسطينية، فلسطين، أيار/مايو
- * ورشة عمل تدريبية مشتركة مع قسم شرطة الأحداث ومجلس القضاء والمجلس القومي لشؤون الأسرة، ووحدة مكافحة الاتجار على منع الاتجار بالأشخاص، لا سيما الضحايا من الأطفال، الأردن، أيار/مايو
- * ورشتنا عمل ينظمها المكتب ومديرية التحقيقات الجنائية ومكتب الادعاء والطب الشرعي، الأردن، أيار/مايو - حزيران/يونيو